فهرست

[شرح الرضي على الكافية ؛ ج‏1 ؛ ص19 1](#_Toc524981681)

[شرح ملا جامي على متن الكافية في النحو ؛ ج‏1 ؛ ص27 3](#_Toc524981682)

[علوم العربية ؛ ج‏1 ؛ ص8 4](#_Toc524981683)

[الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية ؛ ص55 4](#_Toc524981684)

[حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك و معه شرح الشواهد للعيني ؛ ج‏1 ؛ ص35 4](#_Toc524981685)

[شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ؛ ج‏1 ؛ ص127 5](#_Toc524981686)

[همع الهوامع شرح جمع الجوامع في النحو ؛ ج‏1 ؛ ص15 10](#_Toc524981687)

[نتیجه گیری 11](#_Toc524981688)

## شرح الرضي على الكافية ؛ ج‏1 ؛ ص19

قال ابن الحاجب: «الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد»؛

و معنى اللفظ ما يعنى به، أي يراد، بمعنى المفعول؛

قوله «لمعنى مفرد» يعنى به المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه، سواء كان لذلك المعنى جزء، نحو: معنى ضرب، الدال على المصدر و الزمان، أو، لا جزء له كمعنى:

ضرب و نصر؛

فالمعنى المركب على هذا، هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه، نحو: ضرب زيد، و عبد اللّه، إذا لم يكونا علمين، و أما مع العلمية فمعناهما مفرد، و كذا لفظهما، لأن اللفظ المفرد: لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه، و هما كذلك؛ و اللفظ المركب: الذي يدل جزؤه على جزء معناه؛

و المشهور في اصطلاح أهل المنطق؛ جعل المفرد و المركب صفة اللفظ، فيقال: اللفظ المفرد، و اللفظ المركب، و لا ينبغي أن يخترع في الحدود ألفاظ؛ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها، لأن الحدّ للتبيين؛

و ليس له‏ أن يقول: إني أردت بالمعنى المفرد: المعنى الذي لا تركيب فيه؛ لأن جميع الأفعال- إذن‏- تخرج عن حدّ الكلمة؛

و لو قال: الكلمة لفظ مفرد موضوع، سلم من هذا، و لم يرد عليه أيضا، الاعتراض بأن المركبات ليست بموضوعة، على ما يجي‏ء

و احترز بقوله «لفظ» عن نحو الخط و العقد و النصبة و الإشارة، فإنها ربما دلت بالوضع‏

على معنى مفرد، و ليست بكلمات.

و بقوله «لمعنى» عما صيغ لا لمعنى كالمهملات «كلعم» و نحوه من الهذيانات، و قد مرّ الكلام على هذا الاحتراز.

و بقوله «مفرد» عن لفظ وضع للمعنى المركب نحو: عبد اللّه، و ضرب زيد غير علمين.

إن قيل: انّ في قولك: مسلمان، و مسلمون، و بصريّ و جميع الأفعال المضارعة، جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه إذ الواو تدل على الجمعية، و الألف على التثنية، و الياء على النسبة، و حروف المضارعة، على معنى في المضارع و على حال الفاعل أيضا.

و كذا تاء التأنيث في «قائمة»، و التنوين، و لام التعريف، و ألفا التأنيث، فيجب أن يكون لفظ كل واحد منها مركبا، و كذا المعنى فلا يكون كلمة، بل كلمتين‏.

فالجواب أن جميع ما ذكرت كلمتان، صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة، فأعرب المركب إعراب الكلمة، و ذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة، و كذلك الحركات الإعرابية.

و لمعاملتها معاملة الكلمة الواحدة سكن أول أجزاء الفعل في المضارع، و غيّر الاسم المنسوب إليه نحو: نمريّ و علوي و وشوي و نحو ذلك، فتغيّرت بالحرفين‏ بنية المنسوب إليه و المضارع و صارتا من تمام بنية الكلمة.

و أما سكون لام الكلمة بلحوق التاء في نحو ضربت، فلا يوجب تغيير البنية، إذ لا تعتبر حركة اللام و سكونها في البنية، كما يجي‏ء في أول التصريف إن شاء اللّه تعالى‏.

أمّا الفعل الماضي نحو ضرب ففيه نظر، لأنه كلمة بلا خلاف، مع أن الحدث مدلول حروفه المترتبة، و الاخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي، مدلول وزنه الطارئ على حروفه و الوزن جزء اللفظ، إذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات و السكنات الموضوعة وضعا معّينا.

و الحركات مما يتلفظ به، فهو- إذن- كلمة مركبة من جزأين يدل كل واحد منهما على جزء معناه؛ و كذا نحو أسد في جمع أسد، و كذا المصغر، و نحو رجال و مساجد، و نحو ضارب و مضرب؛ لأن الدال على معنى التصغير و الجمع و الفاعل و المفعول و الآلة في الأمثلة المذكورة: الحركات الطارئة مع الحرف الزائد؛ و لا يصح أن ندّعي ههنا أن الوزن الطارئ كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة، كما ادّعينا في الكلم المتقدمة، و كما يصح أن ندعي في الحركات الإعرابية؛ فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد، إلا أن نقيد تفسير اللفظ المركب فنقول: هو ما يدل جزؤه على جزء معناه و أحد الجزأين متعقّب للآخر و في هذه الكلم المذكورة: الجزآن مسموعان معا.

## شرح ملا جامي على متن الكافية في النحو ؛ ج‏1 ؛ ص27

و قيد الإفراد، لإخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية أو غير كلامية، فيخرج به عن حد الكلمة[[1]](#footnote-1)، مثل: (الرجل) و (قائمة) و (بصري) و أمثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى، لكنه‏[[2]](#footnote-2) يعدّ لشدة الامتزاج لفظة واحدة، و أعرب‏[[3]](#footnote-3) ... بإعراب واحد. و يبقى مثل: (عبد اللّه)[[4]](#footnote-4) علما[[5]](#footnote-5) داخلا فيه مع أنه معرب بإعرابين، و لا يخفى‏على الفطن العارف بالغرض من علم النحوأنه لو كان الأمر بالعكس لكان أنسب‏[[6]](#footnote-6). و ما أورده صاحب المفصل‏[[7]](#footnote-7) في تعريف الكلمة حيث قال: (هي اللفظة[[8]](#footnote-8) الدالة على معنى مفرد بالوضع) فمثل: (عبد اللّه) علما خرج عنه، فإنه لا يقال له لفظة واحدة و بقي مثل: (الرجل و قائمة و بصريّ) مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه، فأخرجه بقيد الأفراد و لو لم يخرجه بتركه لكان أنسب، كما عرفت.

## علوم العربية ؛ ج‏1 ؛ ص8

و از رسم تركيبى حروف، كلمه پديد آيد، و كلمه چند حرفى است كه با هم تركيب شده و داراى معنى ميباشد، و ميشود كلمه يك حرف متحرّك باشد چنانچه خواهد آمد.

## الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية ؛ ص55

و إنّما لم يقل لفظة لكونه في الأصل مصدرا، و من حقّه أن لا يؤنّث و لا يجمع، لأنّه موضوع للحقيقه الّتي من شأنها ذلك، مع أنّ اللفظ أخصّ، و لو عبّر بالقول بدلا عن اللفظ لكان أولي، لأنّ القول أخصّ منه لاختصاصه بالموضوع على الأشهر، فكلّ قول لفظ و لا عكس بالمعنى اللغويّ، و لم يكن يحتاج إلى التعقيد بقوله موضوع.

معنى الوضع و المفرد و معنى الاحتراز بالجنس:

الوضع لغة جعل الشي‏ء في حيّز معيّن، و اصطلاحا قيل: تخصيص شي‏ء بشي‏ء بحيث‏[[9]](#footnote-9) متي أطلق المخصّص به فهم المخصّص، و قيل: تعيين شي‏ء بشي‏ء بحيث إذا علم الشي‏ء الأوّل، فهم منه الشي‏ء الثاني، و يسمّى الأوّل دالّا و الثاني مدلولا.

«مفرد» و هو ما لا يقصد بجرئه الدالّة على جزء المعنى المقصود حين الجزئيّة كزيد، فإنّ أجزاءه و هي ذوات حروفه الثلاثة الّتي هي‏ «ز ي د» كلّ منها لا يدلّ على معنى، و وقع في عبارة كثير من المؤلّفين أنّ المفرد ما لا يدلّ جزءه على جزء معناه، فإنّ أجزاءه و هي الزاي و الياء و الدال لا تدلّ على معنى في زيد و هو غلط، لأن الزاي و الياء و الدّال ليست أجزاءه، بل هذه أسماء مسمّياتها، و أجزاءه و مسمّياتها لا تدلّ على معنى، إنّما يقال لها حروف المباني، و تطلق بإزاء حروف المعاني الّتي هي الأسماء و الأفعال، نبّه عليه بعض المحقّقين.

و اندرج في المفرد ما لا جزء له كهمزة الاستفهام، و ما له جزء غير دالّ على معنى كما مرّ، و ما له جزء يدلّ على معنى ليس جزء المعنى المقصود كعبد اللّه علما. و ما له جزء دالّ على معنى هو جزء المعنى المقصود، لكن لم تقصد دلالته حين الجزئية كالحيوان الناطق علما للآدمي، فالمعنى غير مقصود في عبد اللّه، و الدلالة غير مقصودة في الحيوان الناطق، فافترقا.

## حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك و معه شرح الشواهد للعيني ؛ ج‏1 ؛ ص35

ورد بمنع أنه حرف معنى لا سيما على مذهب من زاد فى تعريف‏ الكلمة قيد الاستقلال لإخراج مثل ألف المفاعلة و ياء التصغير و ياء النسب و حروف المضارعة و تاء التأنيث كالمصنف فى تسهيله. و المراد بالمستقل ما يسوغ النطق به وحده بنفسه أو بمرادفه فلا ترد الضمائر المتصلة.

## شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ؛ ج‏1 ؛ ص127

[تعريف‏ الكلمة]

قال ابن مالك: (الكلمة لفظ مستقلّ دالّ بالوضع تحقيقا أو تقديرا أو منويّ معه كذلك).

قال ناظر الجيش: الترجمة واضحة، و عدل المصنف عن لفظ الحد إلى لفظ الشرح؛ لأنه أعم فهو يصدق على التعريف الحدي و التعريف الرسمي‏.

و الضمير في: به: يرجع إلى شرح لا إلى الكلام، كما توهمه بعضهم، و قد وقفت على هذه الترجمة في نسخة من نسخ هذا الكتاب، ذكر المصنف بخطه عليها أنها النسخة الأولى فقال فيها: «باب شرح الكلمة و الكلام و ما يتعلّق بذلك من العلامات و الأقسام».

فأبان المقصد بما عاد عليه الضمير هنا.

الكلمة: تقال في اللغة بطريق الاشتراك لمعنيين:

أحدهما: الكلام التام أي المفيد كقوله تعالى: وَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيا.

..............

ثانيهما: أحد مفردات الكلام و هو الاسم وحده أو الفعل وحده أو الحرف وحده و هذا هو المصطلح عليه في علم النحو.

و اعلم أن اللّفظ هو الصوت الذي يعتمد على مقاطع الحروف، و احترز بذلك من الصوت الساذج.

و أن المستقل‏: هو الذي لا يفتقر في الدلالة على معناه إلى غيره.

و أن الدال: هو الذي يلزم من العلم به العلم بشي‏ء واحد.

و أن الوضع: تخصيص شي‏ء بشي‏ء؛ بحيث يفهم المراد من ذلك الشي‏ء.

فقوله: لفظ: جنس يدخل تحته كل ملفوظ به، مهملا كان أو مستعملا. و هو أولى بالذكر من: لفظة؛ لأمرين:

أحدهما: أن التاء للوحدة و هي إنما تتحقق في الحرف الواحد. و لا يستقيم ذلك؛ إذ الكلمة ليست محصورة فيه، و اللفظ يقع على كل ملفوظ به، حرفا كان أو أكثر.

الثاني: أن لفظا مصدر مراد به المفعول، كقولهم للمخلوق خلق، و للمنسوج نسج. و المعهود في هذا استعمال المصدر غير المحدود بالتاء.

و أكثر ما يوجد في عبارات المتقدمين: لفظ لا لفظة، كعبارة سيبويه في الباب المترجم بباب اللّفظ للمعاني حيث قال‏:-

- «و اعلم أنّ من كلامهم اختلاف اللّفظين لاختلاف المعنيين» و مثّل ذلك ب «جلس و ذهب».

و لم يقل: اختلاف اللفظتين. فتصدير حد الكلمة بلفظة، مخل و مخالف للاستعمال المشهور، بخلاف تصديره بلفظ.

و قوله: مستقلّ: فصل مقدم لفظا و النية به التأخير عن ما بعده، و أراد به هنا ما ليس بعض اسم كياء زيدي و تاء مسلمة و لا بعض فعل كهمزة أعلم و ألف ضارب.

قال المصنف‏: «فإنّ كلّ واحد من هذه المذكورات لفظ دالّ بالوضع و ليس بكلمة لكونه غير مستقلّ.

و قوله: دال بالوضع: فصل أخرج به المهمل، كديز مقلوب زيد؛ فإنه لم يوضع لشي‏ء، و إن دل السامع على حضور الناطق به و غير ذلك، فتلك دلالة عقلية لا وضعية و ليست بمقصودة هنا.

و قوله: تحقيقا أو تقديرا: تقسيم للدال و ليس تتمة للحد، أي الدال بالوضع: إما أن يدل تحقيقا و إما أن يدل تقديرا، أي يقدر أنه دال و إن لم تكن له دلالة.

و إنما ذكر: تحقيقا؛ توطئة لقوله: تقديرا.

أما الدال تحقيقا: فنحو زيد و رجل؛ لأن كلّا منهما دال على معناه دلالة متحققة.

و أما الدال تقديرا: فكأحد جزأي العلم المضاف، نحو امرئ القيس، و نحو غلام زيد إذا جعلته علما، فإن امرأ فقط أو القيس فقط من هذا الاسم ليست لهما دلالة على شي‏ء، فيقدر أنهما دالان فمجموع اللفظين من حيث هو اسم لمسمى واحد كلمة واحدة باعتبار المعنى و من حيث هو مضاف و مضاف إليه كلمتان باعتبار- اللفظ؛ لأن المتضايفين لا يكونان إلا اسمين أو في تقدير اسمين‏[[10]](#footnote-10)، و لو لا أنهما في تقدير اسمين لما أعرب الاسم الأول؛ إذا الإعراب لا يكون وسط الكلمة فامرؤ القيس اسم واحد تحقيقا؛ لأن مسماه لا يدرك بأحد جزئيه، و هو اسمان تقديرا؛ لأنه في اللفظ بمنزلة غلام زيد إذا لم يصر علما.

قال المصنف: و الحاصل أن إطلاق الكلمة على ثلاثة أقسام:

حقيقي: و هو الذي لا بد من قصده.

و مجازي مهمل في عرف النحاة: و هو إطلاق الكلمة على الكلام التام.

فلا يتعرض لهذا بوجه.

و مجازي مستعمل في عرفهم: و هو إطلاقها على أحد جزأي العلم المضاف؛ فترك التعرض له جائز، و التعرض له أجوز؛ لأن فيه مزيد فائدة.

و قوله: أو منوي معه كذلك تقسيم للمحدود. أي الكلمة إما لفظ أو غير لفظ لكنه منوي مع اللفظ.

قال المصنف: «لما كان الاسم بعض ما تتناوله الكلمة و كان بعض الأسماء لا يلفظ به كفاعل أفعل و تفعل‏ دعت الحاجة إلى زيادة في الرسم ليتناول بها ما لم يتناوله اللفظ، فقيل: أو منويّ معه، أي: مع اللفظ».

و منوي: صفة قامت مقام موصوفها، و التقدير: الكلمة لفظ مقيد بما ذكر، أو غير لفظ منوي مع اللفظ، فالهاء في معه عائدة على اللفظ مقيدا بفصوله.

و: كذلك مشار به إلى الاستقلال و الدلالة المنبه عليهما، أي المنوي لا يكون كلمة حتى يتصف بالاستقلال و الدلالة بالوضع. - و احترز بهذا القيد من الإعراب المقدر في نحو: يا فتى؛ فإنه يصدق عليه أنه منوي مع اللفظ المقيد و لكنه غير مستقل، هذا شرح الحد المذكور.

ثم ها هنا أبحاث:

البحث الأول:

أورد الشيخ‏على المصنف أن اللفظ جنس بعيد لصدقه على المهمل و المستعمل.

و القول أقرب منه لعدم صدقه على المهمل فكان الإتيان به أولى‏.

و الجواب: أنه إنما يلزم الإتيان بالجنس القريب في الحد التام‏. و لم يذكر ذلك المصنف على أنه تام بل لم يتمحض كونه حدّا، فقد سماه رسما، و بتقدير كونه حدّا تامّا فالإتيان باللفظ أولى؛ لأن القول يطلق على الرأي، و الاعتقاد مجازا و غلب حتى صار كأنه حقيقة، فرفض ذكره في الحد؛ لئلا يوهم دخول غير المراد فيه، و عدل إلى الجنس البعيد لعدم الإيهام.

و لا يكفي في الجواب أن يقال: القول يطلق على المهمل أيضا كما هو رأي بعضهم؛ لأن المصنف لا يرى ذلك و القول عنده مخصوص بالمستعمل‏.

- البحث الثاني:

قال المصنف: تصدير الحد باللفظ مخرج للخط، و نحوه مما هو كاللفظ في تأدية المعنى‏.

فنوقش في قوله: مخرج؛ لأن الجنس لا يؤتى به للإخراج، فلا يقال في الحيوان الناطق: إنّا أخرجنا بالحيوان ما ليس بحيوان.

و الجواب: أن الجنس إذا كان أعم من الفصل مطلقا يذكر لتقييد الذات لا للاحتراز.

و أما إذا كان أعم من الفصل من وجه، فيجوز أن يحترز به. و الجنس الذي هو اللفظ هنا أعم من الفصل الذي هو الوضع من وجه؛ لأن اللفظ قد يوجد بغير وضع كما في المهملات. و الوضع قد يوجد بغير لفظ كما في النّصب و غيرها.

فبين الجنس و الفصل هنا عموم من وجه فجاز أن يخرج بالجنس؛ لأنه قد يتصور فيه‏. أن يكون فصلا بعد جعل الفصل المذكور معه جنسا. فبهذه الحيثية ساغ فيه ذلك.

البحث الثالث:

قد تقدم قول المصنف أنّ المعهود عند إطلاق المصدر مرادا به المفعول استعمال غير المحدود بالتّاء، قالوا: و قد جاء المصدر المحدود بمعنى المفعول، قال اللّه تعالى:

وَ الْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيامَةِ، أي: مقبوضته.

و الجواب: أن قبضته هنا ليست مصدرا، و إنما هي اسم أنث بالتاء لوقوعه خبرا عن مؤنث و هو الأرض.

و أما وجهة، في قوله تعالى: وَ لِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيها: إن قيل: إنها بمعنى المفعول هنا فغير وارد؛ لأن التاء فيها ليست للوحدة و المصدر موضوع عليها، كما في-

- رحمة و نشدة. فالتاء في هذه الألفاظ لازمة، و الحكم المذكور إنما هو في المصدر الذي لم يوضع على التاء.

البحث الرابع:

تقدم أن المصنف أراد بقوله: مستقلّ ما ليس بعض اسم، كياء زيدي و تاء مسلمة، و لا بعض فعل، كهمزة أعلم و ألف ضارب، فلم يفصح عن تفسير المستقل، و إنما مثّل لغير المستقل، و تمثيله له بياء النسب و همزة أعلم و نحوهما[[11]](#footnote-11) يقتضي أن يكون مراده بالمستقل ما دل على المعنى المقصود بتلك الكلمة؛ لأن الألفاظ التي مثل بها لغير المستقل ليس شي‏ء منها دالّا بنفسه على المعنى، أما الدال فمجموع الكلمة التي ذلك اللفظ جزء منها، و إذا كان مراده ذلك لم [1/ 13] يحتج إلى قيد الاستقلال في حد الكلمة و كان قيد الدلالة كافيا؛ لأن هذا القيد يخرج ما قصد هو إخراجه مستقل، إذ ليس ما ذكر من ياء النسب و ألف ضارب دالّا بل الكلمة بتمامها هي الدالة على المعنى المقصود بها.

و قد يشكل جعل ياء النسب و تاء التأنيث كالهمزة في أعلم و الألف في ضارب، فيقال: إن المجموع في: مسلمة ليس هو الدال على المعنى المراد؛ بل مسلم دال على المتصف بهذا المعنى و التاء دلت على التأنيث. و كذا يقال في نحو زيدي.

و لا شك أن ياء النسب و تاء التأنيث ليسا في الامتزاج بما هما فيه كالألف و الهمزة المذكورتين و هو واضح.

و الجواب عن هذا الإشكال أن يقال: استعمال العرب دل على امتزاج التاء و الياء بما صحباه، و أن الدال إنما هو المجموع لا ذلك اللفظ وحده، و هو كونهم جعلوا الحرفين المذكورين حرفي الإعراب و التزموا الكسر قبل الياء و الفتح قبل التاء، فلو لم يجعلا مع ما هما فيه شيئا واحدا لم يعاملا المعاملة المذكورة.

البحث الخامس:

قال الشيخ: «إنّما احتاج المصنّف للاحتراز عن بعض اسم و بعض فعل؛ لأنّه أخذ الجنس البعيد و هو اللّفظ و لو أخذ القريب و هو القول لم يحتج إلى التّحرز- بمستقلّ؛ لأنّ بعض اسم و بعض فعل لا يقال له قول» انتهى.

و ليس كما ذكره؛ لأنه إذا صدق عليه أنه لفظ دال بالوضع كما يراه المصنف صدق عليه أنه قول جزما، فلو ذكر القول عوض اللفظ لم يستغن عن مستقل أيضا.

و قال الشيخ أيضا: «قول المصنّف إنّه احترز بقوله: دالّ بالوضع عن المهمل ليس بجيّد؛ لأنّه قبل هذا الفصل فصل الاستقلال و اللّفظ المهمل لا يدخل تحت قوله: مستقلّ؛ فيحتاج أن يحترز عنه بما ذكر» انتهى.

و هذا عجب من الشيخ: فإن الفصل الذي هو مستقل مقدم لفظا، و النية به التأخير. و قد تقدم أن المصنف حكم على ياء النسب و أخواتها بأن كل واحد منها لفظ دال بالوضع و ليس بكلمة لكونه غير مستقل فبيّن أن مراده ما قلناه‏.

و إذا كان كذلك لا يتوجه ما ذكره الشيخ.

فإن قيل: إذا كان المراد ما ذكرت، فلأي شي‏ء قدم لفظ مستقل؟

أجيب عنه: بأنه لو لم يقدمه لوليه تحقيقا أو تقديرا، فيوهم ذلك أنهما راجعان إليه و هما قسمان للدال لا للمستقل.

و قد كان يمكنه أن يقول: لفظ دال بالوضع تحقيقا أو تقديرا مستقل؛ لكن يلزم تأخير أحد فصلي الحد عن تقسيم الفصل الآخر و هو غير مناسب.

البحث السادس:

قيل: الحد المذكور غير مطرد لدخول الكلام فيه؛ إذ يصدق عليه أنه لفظ دال بالوضع مستقل.

و غير منعكس‏؛ لخروج بعض أفراد الكلمة عنه، و هو الكلمة المجازية و المنقولة نحو: أسد، المراد به الشجاع و الأعلام المنقولة لأنهما اذ ذاك غير دالين بالوضع.- و أجيب عن عدم الاطراد بأن الكلام خرج بقوله بالوضع إذ الكلام ليست دلالته وضعية على الأصح. و عن عدم الانعكاس بأن الحد إنما هو للكلمة الحقيقية الباقية على موضوعها من غير نقل؛ فليست المجازية و المنقولة بمقصودين بل هما خارجان عن الحد[[12]](#footnote-12). و يقال فيهما: كلمة مجازية و كلمة منقولة بالتقييد.

أو يقال: إن الكلمة لا تخرج بالتجوز فيها و النقل عن الوضع؛ لأن الواضع تجوز و أجاز التجوز بشرطه، و نقل و أجاز النقل أيضا، و الوضع حاصل في المجاز و المنقول، و هو استعمال الكلمة استعمالا استعملته العرب و مكنت لاستعماله أيضا.

البحث السابع:

قد يتوهم أن من حد الكلمة بأنها لفظ دال بالوضع و اقتصر عليه يكون حده غير منعكس؛ لخروج الأسماء التي لا يلفظ بها؛ كفاعل أفعل منه، و حينئذ تتعين الزيادة التي زادها المصنف و هي قوله: أو منوي.

و ليس كما يتوهم؛ فإن المقتصرين على ذلك أرادوا اللفظ إما حقيقة و إما حكما؛ ليدخل فيه ما أشير إليه من الأسماء الواجبة الاستتار؛ فإنها في حكم الملفوظ بها.

و يؤيد هذا تسميتهم أنت في نحو: اسْكُنْ أَنْتَ وَ زَوْجُكَ‏ توكيدا لفظيّا لذلك المستكن، و التوكيد اللفظي إعادة اللفظ؛ فلو لم يجعلوا المقدر في حكم الملفوظ لما ساغت التسمية المذكورة.

البحث الثامن:

قال الشيخ: «ادّعاء التّركيب في نحو أفعل‏ مشكل و كذا ادّعاء الإفراد فيه».

أما الأول: فلأن التركيب من عوارض الألفاظ، و يستدعي تقدم وجود و لا وجود

## همع الهوامع شرح جمع الجوامع في النحو ؛ ج‏1 ؛ ص15

الكلمة حدها و أقسامها

* الكلام في المقدمات: الكلمة قول مفرد مستقل، و كذا منوي معه على الصحيح، و شرط قوم كونه حرفين.
* و أحسن حدودها: قول مفرد مستقل أو منوي معه،
* فخرج بتصدير الحد بالقول غيره من الدوال كالخط و الإشارة،
* و بالمفرد و هو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه المركب،
* و بالمستقل أبعاض الكلمات الدالة على معنى، كحروف المضارعة و ياء النسب و تاء التأنيث و ألف ضارب فليست بكلمات؛لعدم استقلالها.
* و من أسقط هذا القيد رأي ما جنح إليه الرضي من : أنها مع ما هي فيه كلمتان صارتا واحدة لشدة الامتزاج، فجعل الإعراب على آخره كالمركب المزجي، و لم أحتج إلى ما زاده في التسهيل من قوله: دال بالوضع مخرجا المهمل لتعبيره باللفظ الشامل لذلك.

و ذكري القول الذي يخرجه لما سيأتي من أنه الموضوع لمعنى، و لذلك عدلت إليه، و ما قيل من أن ذكر اللفظ أولى لإطلاق القول على غيره كالرأي ممنوع؛ لعدم تبادره إلى الأذهان؛ إذ هو مجاز، و عدلت ك «اللباب» إلى جعل الإفراد صفة القول عن جعلهم إياه صفة المعنى حيث قالوا و منهم ابن الحاجب و أبو حيان: وضع لمعنى مفرد؛ لأنه كما قال الرضي و غيره: صفته في الحقيقة، و إنما يكون صفة للمعنى بتبعية اللفظ و لسلامته من الاعتراض بنحو الخبر فإنه كلمة و معناه مركب و هو زيد قائم مثلا، و نحو: ضرب فإنه كلمة و معناه مركب من الحدث و الزمان.

و قدمت المعرف على المعرف كصنع الجمهور؛ لأنه الأصل في الإخبار عنه، و عكس صاحب اللب لتقدم المعرف عقلا فقدم وضعا، و من قال: إن اللام في الكلمة للجنس المقتضي للاستغراق و التاء للوحدة فيتناقضان فقد سها سهوا ظاهرا، بل هي للماهية و الحقيقة، و شملت العبارة الكلمة تحقيقا كزيد، و تقديرا كأحد جزأي العلم المضاف كعبد الله، فإن كلا منهما كلمة تقديرا؛ إذ لا تأتي الإضافة إلا في كلمتين و إن كان مجموعهما كلمة تحقيقا؛ لعدم دلالة جزئه على جزء معناه و شمل المنوي المستكن وجوبا كأنت في قم، و جوازا كما سيأتي في مبحث المضمر.

و خرج بقولي: «معه» ما نواه الإنسان في نفسه من الكلمات المفردة فإنه لا يسمى كلمة في اصطلاحهم؛ لأنه لم ينو مع اللفظ، و قيده في «التسهيل» بقوله: كذلك قال إشارة إلى الاستقلال ليخرج الإعراب المقدر فإنه منوي مع اللفظ، و ليس بكلمة لعدم استقلاله، و حذفته للعلم به؛ لأنه إذا شرط ذلك في اللفظ الموجود مع قوته ففي المنوي أولى، و مقابل الصحيح فيه ما نقله أبو حيان و غيره أن صاحب «النهاية» و هو ابن الخباز منع تسمية الضمير المستكن اسما قال: لأنه لا يسمى كلمة.

و ذهب قوم إلى أن شرط الكلمة أن تكون على حرفين فصاعدا نقله الإمام فخر الدين الرازي في «تفسيره» و «محصوله»، قال: ورد عليهم بالباء و اللام و نحوهما مما هو كلمة و ليس على حرفين.

## نتیجه گیری

آنچه که ما در کلمه به آن احتیاج داریم این است که می خواهیم بگوییم کلمه حرف یا حروفی هستند که معنایی دارند که جزء آن حرف یا حروف بر جزء معنا دلالت نمی کند و از طرفی امثال یضرب و ضارب و ضاربة و مسلمون را می خواهیم بگوییم یک کلمه اند

برای این منظور :

1. اولا در تعریف کلمه و قیود آن نباید به گونه ای مطرح شودکه هر کلمه ای حداقل دو یا چند حرف دارد چون بعضی کلمات یک حرفی اند و کم له من نظیر.
2. در کلمات بزرگان، برخی مثل مرحوم رضی می گویند مواردی چون الرجل ، ضاربة، مسلمون و یضرب در حقیقت دو کلمه اند اما چون شدت امتزاج دارند معامله یک کلمه با آنها می شود . در مقابل برخی مثل کتاب ملا جامی می گویند مواردی مانند الرجل و مسلمون ، یک کلمه اند چون مواردی هم چون ال و ون حرف مضارعه استقلال در استعمال ندارند ، لذا کلمه نیستند . در این بین کتاب دانش صرف مانند الرجل را دو کلمه می داند اما مانند مسلمون را یک کلمه ، که به نظر می رسد این درست است اما اگر الرجل را دو کلمه بداند باید مسلمون را هم دو کلمه بداند.
3. یک مشکله هم بحث مرکب های اضافی ای است که علم شده اند و همین طور مرکب های اسنادی که اینها الآن موضوع له مفردی دارند و جز لفظ بر جزء معنای عارضی دلالت نمی کنند ،

جمع بین تمام این سخنان این است که در تعریف کلمه قید و قیود را کمی عوض کنیم

اگر در تعریف کلمه بگوییم لفظ معنا دار مفرد، فارغ از اینکه این مفرد در حقیقت قید لفظ است یا معنا ، گیر می کنیم در اینکه این قید آمد تا مثل جمله و مرکب های غیر علم را بگوید یک کلمه نیستند بلکه مجموعه ای از دو یا چند کلمه اند اما اینکه با این قید مانند عبدالله علم که جزء لفظ بر جزء معنا دلالت نمی کند و با وجود اینکه دو کلمه اند اما در استعمال ثانوی ( نه در اصل وضع خود) این موارد داخل تعریف کلمه می شوند در حالی که به نظر می رسد مانند این عبد الله با عبدالله غیر علم هیچ فرقی نیست .

از طرفی این قید مفرد که آمد و در تعریفش گفتیم که جزء لفظ بر جزء معنا دلالت نکند مواردی مانند الرجل و یضرب و ضاربة و مسلمون و مسلمات و ...که جزء لفظ به گونه ای بر جزء معنا دلالت دارند در اولی تعریف، در دومی مضارع بودن، درسومی مونث بودن، در چهارمی و پنجی جمع بودن، اینها جزء معنا هستند اما در 4 مورد اخیر قطعا دو کلمه نیستند و در کلمه اول قطعا دو کلمه است و این جزء مسلّمات است.

می گوییم در تعریف اولا قیدی می آوریم که مانند عبدالله علم را هم بگوییم دو کلمه است

کلمه لفظ معنادار یا قولی است که مفرد باشد.

در تعریف قول می گوییم لفظی است که معنا داشته باشد .

و در تعریف لفظ می گوییم صدایی که بر مخرج حداقل یک حرف تکیه داشته باشد.

و در تعریف مفرد می گوییم : یعنی جز لفظ با حفظ جزئیتش ، دلالت بر جزء معنا نکند

در توضیح قید مفرد میگوییم مواردی مانند ذهب زید و عبدالله خارج است ، ( چه عبدالله غیر علم و چه عبدالله علم ، چرا که در عبدالله علم نیز در اصل وضع هر جزء دلالت بر معنا می کند)

و همین طور مواردی مانند یضرب و ضارب و ... مفرد است چون جزء لفظ بر جزء معنا هر چند دلالت دارند اما اینها به دلیل شدت امتزاج یک کلمه شده اند .

می ماند تکلیف الرجل که هم شدت امتزاج دارند هم جز لفظ بر جز معنا دلالت می کند و هم اینکه مستقل هیچ وقت استعمال نمی شود و هیچ فرقی بین ال با علامت جمع و ... نیست و هیچ راهی برای تفکیک این دو نیست اما این کلمه است و علامت جمع و مثنی و ... کلمه نیستند.

برای حل این نیز بعد از تعریف کلمه ، به صورت استثناء می گوییم: تنها یک مورد است که هر چند شدت امتزاج دارند اما دو کلمه به شمار می روند و آن نیز اسم محلای به ال است.

البته بازهم تعریف جای کار دارد .

1. ( 3) قوله:( فيخرج به عن حد الكلمة ... إلخ) قيل: يخرج الاسم المنون أيضا مثل رجل و أجيب بالمنع؛ لأن التنوين نون الساكنة تتبع حركة آخر الكلمة، فعلى هذا لا يوجد الاتصال؛ لأن حركة فاصلة بينهما أي: بين الآخر و التنوين.( مصطفى جلبي).

   قوله:( فيخرج به ... إلخ) و مثل رجل أيضا فإن لام التعريف و التنوين من حروف المعاني اتفاقا، و أما تاء التأنيث المتحركة و الفاء و ياء النسبة و علامة التثنية و الجمع كمسلمان و مسلمون فذهب الشيخ الرضي و جماعة إلى أنها أيضا من حروف المعاني، و ذهب جماعة إلى أنها من حروف المباني، و جعلوا مجموعة الصيغة دالا على المعنى المقصود، إلا أن تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحروف نسبت الدلالة إليها كما نسب الطلب إلى سين استفعل و المطاوعة إلى نون انفعل.( لارى). [↑](#footnote-ref-1)
2. ( 7) أي: لكن جعلت كل واحد من حرف التعريف و المنسوب و حرف المضارعة كحرف واحد من حروف المباني. [↑](#footnote-ref-2)
3. ( 8) قوله:( و أعرب ... إلخ) كان المراد بالإعراب معنى يشمل الحركة الإعرابية و النائبة، و الحاصل أنه لم يعتبر لكل من الجزئين حاله اللائق، فإن الحرف الآخر في قائمة لم يستحق الإعراب بل البناء، و المستحق للإعراب هو قائم، ثم جعل المجموع كلمة واحدة فأعرب بإعرابها، و لا-- يخفى أن هذا ظاهر في قائمة و بصرى و حبلى و حمراء، دون الرجل و رجل و المثنى و المجموع بالواو و النون فإن المعرب في الأول ليس إلا جزء الثاني، و في الثاني الجزء الأول، و كذا في الأخيرين فإن علامة التثنية و الجمع فيها إعراب بالحقيقة، و فيه تأمل و تفكر.( عبد الغفور). [↑](#footnote-ref-3)
4. ( 1) إن عبد اللّه باعتبار الوضع السابق على الوضع العلمي كلمتان مضاف و مضاف إليه، فالمضاف إليه معرب بالإضافة المقتضية له و المضاف معرب على حسب ما يقتضيه العامل. [↑](#footnote-ref-4)
5. ( 2) فإن قلت: عبد اللّه علما مفرد و لا يدل جزء لفظه على جزء معناه، فلم أعراب بإعرابين لفظا و المفرد له يكون له إعرابان لفظا؟ قلت: عبد اللّه علما لفظ منقول عن مركب اللفظ من مضاف و المضاف إليه، و علم استقراء. إن كل لفظ منقول فإعرابه باعتبار المنقول عنه، و معناه باعتبار المنقول إليه. [↑](#footnote-ref-5)
6. ( 5) إذ النحو باحث عن أحوال اللفظ دون المعنى، فاللفظة الواحدة مفردة و إن كان معناه مركبا، و اللفظان المعربان بإعرابين مركب، و إن كان مفردا معنى.( محمدي). [↑](#footnote-ref-6)
7. ( 6) أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، تأليفات: فائق اللغة، أساس البلاغة، ربيع الأبرار، متشابه أسامي الروات، و نصائح الكبار و نصائح الصغار، ضالة الناشد، و الرائض في علم الفرائض، و المفصل في النحو، و أنموذج في النحو، و المفرد، و المؤلف في النحو، و رؤوس المسائل في الفقه و شرح أبيات سيبويه، و تفسير الكشاف، و المقتضى في الأمثال و غيرها.( ابن خلكان). [↑](#footnote-ref-7)
8. ( 7) فبين التعريفين من النسب الأربع عموم و خصوص مطلقا، فكلما صدق له تعريف المفصل يصدق له تعريفا لكافية لا العكس، و تحقيقه أنه كلما زادت القيود في الحدود انتقصت الأفراد فيكون تعريف المفصل خاصا، و الكافية عاما، و العام يوجد في ضمن الخاص، و هذا معنى قولهم:( لا وجود للعام إلا في ضمن الخاص).( مصطفى حلبي). [↑](#footnote-ref-8)
9. ( 1)- سقط بحيث في« ح». [↑](#footnote-ref-9)
10. ( 1) مثال الاسمين واضح، و ما في تقدير الاسمين: ما مثّل به: من امرئ القيس و عبد اللّه، علمين، و منه إضافة الظروف إلى الجمل ك:\i هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ‏\E[ المائدة: 119]. [↑](#footnote-ref-10)
11. ( 1) أي مما يزاد في الكلمة لمعنى، كتاء مسلمة و ألف ضارب و ياء رجيل. [↑](#footnote-ref-11)
12. ( 1) في نسخة( ب)،( ج): خارجان عن الحد دون: هما. [↑](#footnote-ref-12)